

Distr.: General
19 December 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والستون

10-21 آذار/مارس 2025

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

الجمعية العامة

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

3 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2025

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة وإلى مجلس حقوق الإنسان تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة 166/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2025/1

160125 130125 24-24249 (A)



أولا - مقدمة

1 - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة هو الآلية العالمية الأولى والوحيدة المتعددة الأطراف لتقديم المنح المخصصة حصرياً لمنع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه. وقد أنشأته الجمعية العامة في عام 1996 بموجب قرارها 166/50، وتسهر على إدارته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. ويساعد الصندوق منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق المرأة، على تنفيذ مبادرات متعددة السنوات للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ومنعه والقضاء عليه في نهاية المطاف. وهو يعمل بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة ككل عن طريق لجنة الاستشارية للبرنامج المشتركة بين الوكالات⁽¹⁾.

2 - وتتمثل رؤيته في إرساء عالم يسوده التضامن العالمي وتعيش فيه جميع النساء والفتيات في مأمن من جميع أشكال العنف، حيث يتمنّع بحقوق الإنسان الواجبة لهن ويمارسنها.

3 - ويسترشد الصندوق الاستئماني بخبطه الاستراتيجية للفترة 2021-2025، التي تحدد مخرجاته الرئيسية في تقديم المنح وتنمية القدرات بشكل قائم على المبادئ ومدفوع بالطلب؛ وفي إنتاج المعارف بشكل تعاوني وشامل وتبادلها وتعلمها؛ وإقامة الشراكات الاستراتيجية والمناصرة وتعبئة الموارد. والصندوق، بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات، يحتل موقعا جيدا يتيح له تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتشجيع على إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والحركات النسوية.

4 - ويعطي الصندوق الاستئماني الأولوية لتمويل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، بما في ذلك المنظمات الصغيرة، وذلك من أجل بلوغ ما يلي: (أ) تحسين فرص النساء والفتيات في الحصول على الخدمات الأساسية والمتخصصة والأمنة والملائمة والمتعددة القطاعات؛ (ب) تحسين تدابير منع العنف ضد النساء والفتيات من خلال تغيير السلوكيات والممارسات والمواقف؛ (ج) وزيادة فعالية التشريعات والسياسات وخطط العمل الوطنية ونظم المساءلة.

(1) في عام 2024، كان اللجنة الاستشارية للبرامج تضم في عضويتها، على الصعيدين العالمي والإقليمي، ممثلين من منظمات المجتمع المدني الرائدة وخبراء آخرين في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى موظفين من 14 جهازا وهيئة من الأمم المتحدة قدموا إسهامات استراتيجية في قرارات التمويل وقاموا بدور حيوي في الدفع بعجلة الجهود الجماعية من أجل إشراك المجتمع في بعده الأوسع. وشمل ذلك ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وعن منظمة العمل الدولية؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وصندوق الأمم المتحدة لسكان؛ ومنظمة الصحة العالمية. وأدرجت بصفة مراقب مبادرة "تسليط الضوء". كما ضمت اللجنة الاستشارية للبرامج منظمات حكومية دولية ومنظمات مجتمع مدني وخبراء آخرين على المستويين العالمي والميداني، بما في ذلك ممثلون عن منظمة المساواة الآن، وجامعة لودفيغ ماكسيميليان بميونخ، ومجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا.

- 5 - وهو يسهم في معظم أهداف التنمية المستدامة، ومنها بالأخص الهدف 5⁽²⁾، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025، ولا سيما هدفها المتمثل في إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
- 6 - وفي عام 2024، أدار الصندوق الاستثماري محفظة منح بقيمة 87,5 مليون دولار تشمل 180 منظمة في 74 من البلدان والأقاليم. وجميع الجهات الشريكة المستفيدة من المنح هي من منظمات المجتمع المدني، التي تشكل منظمات حقوق المرأة نسبة 69 في المائة منها.
- 7 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، كان من بين المساهمين في الصندوق الاستثماري حكومات كل من أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وقبرص، وكازاخستان، وكندا، وليختشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، ومملكة هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كل من أستراليا وفنلندا وألمانيا؛ والشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي من أجل الدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي لإنهاء العنف ضد المرأة (برنامج ACT)؛ والقطاع الخاص والجهات الشريكة في العمل الخيري، بمن فيها كونشيس ستيب (Conscious Step)، وغلوبل إمباكت (Global Impact)، وسوكو (Soko) وصندوق ويلسبرينغ الخيري؛ وأفراد أسخياء في جميع أنحاء العالم.
- 8 - وهذا التقرير، الذي أُعدَّ ليُقدَّم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والخمسين، يسلط الضوء على تأثير وإنجازات الصندوق وعلى الجهات الشريكة المتلقية لمنحه في عام 2024.

ثانياً - المنظمات النسائية ورؤية بيجين: ثلاثة عقود من قيادة التغيير من أجل التصدي للعنف

- 9 - يصادف عام 2025 الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، المعترف به باعتباره المخطط الأكثر تقدمية في مجال النهوض بحقوق المرأة.
- 10 - واستجابةً للإعلان، أنشأت الأمم المتحدة الصندوق الاستثماري في عام 1996 لتعجيل بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وعلى مدى ثلاثة عقود تقريباً، قدم الصندوق مبلغ 241 767 742 دولار على شكل منح لفائدة 706 مبادرة في 140 من البلدان والأقاليم. وتشهد البيانات التي يجمعها الصندوق سنوياً على عمق تأثير عمل منظمات المجتمع المدني التي تقف وراء تلك المبادرات. وإسهامها في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين سبب ملائم للاعتراف بها في هذه الذكرى السنوية الهامة.
- 11 - ومنظمات المجتمع المدني، ومنها بالأخص تلك التي تقودها النساء وتركز على حقوق المرأة، تشكل حجر الأساس للجهود المبذولة من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. فهي جزء لا يتجزأ من

(2) عمل الصندوق الاستثماري يدعم إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان (الغاية 5-1)؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال (الغاية 5-2)؛ والقضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الغاية 5-3).

مجتمعاتها وغالباً ما تكون قيادتها بيد من يستفيدون من خدماتها. وقربها من النساء والفتيات الأكثر حرماناً من الخدمات، والثقة التي تحظى بها، يجعلانها بمثابة عوامل قوية للتغيير، مما يمكن النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن وتغيير حياتهن⁽³⁾.

12 - ومنظمات حقوق المرأة ضرورية لتقديم الخدمات المتخصصة، وهي تسد الثغرات في الخدمات الآمنة الأخرى التي تركز على الناجيات. كما أنها توفر المعلومات وترتبط الناجين بخدمات الرعاية الصحية والمشورة والحماية الاجتماعية والعدالة. وعلى المستوى الوطني، تشكل الحركات النسوية القوية والمستقلة العامل الأهم في ضمان اتخاذ الإجراءات المجدية ضد العنف. فهي تعالج الأسباب الجذرية للعنف من خلال إحداث تغيير طويل الأجل في السياسات والمعايير المجتمعية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين⁽⁴⁾.

13 - وغالباً ما تكون منظمات حقوق المرأة أول الجهات المستجيبة في حالات الأزمات. فهي تتسم بالمرونة في التصدي للتحديات الجديدة والاحتياجات الناشئة، وتتعامل بمهارة مع تعقيدات العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تقاطعاته مع التكنولوجيا وتغير المناخ والأزمات السياسية والإنسانية. وقد ظهر ذلك الدور الحاسم بشكل واضح خلال موجة العنف ضد النساء والفتيات التي ظهرت إبان جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبسبب تدابير الإغلاق وجد العديد من النساء أنفسهن محاصرات في عيش مشترك مع المعتدين عليهن، فيما أدى الضغط الاقتصادي والعزلة إلى تفاقم المخاطر القائمة. وفي خضم القيود التشغيلية الشديدة، واصلت منظمات حقوق المرأة تقديم الخدمات الأساسية وكان لها دور فعال في الكشف عن الزيادة الكبيرة في نسق العنف، حيث أبلغت بعض خطوط الاتصال والمساعدة عن زيادة بمقدار 770 في المائة في المكالمات التي يطلب أصحابها الحصول على المساعدة⁽⁵⁾.

14 - وبالإضافة إلى تآكل النظم السابق في مكافحة العنف الجنساني خلال الجائحة العالمية، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في معارضة حقوق المرأة وردود فعل عنيفة ضد الحركات النسوية في جميع أنحاء العالم. وتلك المقاومة، التي غالباً ما تنترجمها الجماعات المحافظة التي تخشى من فقدان هيكل السلطة التقليدية والأدوار الجنسانية، تغذيها المعلومات المضللة والاستقطاب السياسي. وهي تتجلى في الواقع وعلى شبكة الإنترنت أيضاً، حيث يواجه المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة عنفاً سياسياً متزايداً وخطاب كراهية. وبرزت الفضاءات الرقمية كجهات جديدة للإساءة الجنسانية والتحرش، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء في الحياة العامة. وغالباً ما تكون المنظمات، التي يدعمها الصندوق الاستئماني في التصدي للعنف، هي نفسها هدفاً لذلك العداء المتصاعد، مما يخلق صعوبات إضافية أمامها في القيام بعملها المنقذ للحياة مع الناجيات والنساء ومع الفتيات المعرضات للخطر.

(3) Monica Biradavolu, “Learning from practice: mobilizing women as agents of change to prevent violence against women and girls”, (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2021).

(4) Nidal Karim, “Feminist and women’s movements in the context of ending violence against women and girls: implications for funders and grant makers – an external literature review”, (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2022).

(5) United Nations, “United Nations comprehensive response to COVID-19: saving lives, protecting societies, recovering better” (New York, 2020).

15 - ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من تطلعات رؤية بكين والتقدم المحرز على مدى العقود الثلاثة الماضية، تواجه منظمات حقوق المرأة مساحات آخذة في التقلص، وحواجز قانونية وإدارية جديدة وتهديدات متزايدة لسلامتها وقدرتها على العمل. وتهدد تلك التحديات المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وتعرض النساء والفتيات للمزيد من المخاطر، وتختبر مرونة هذه المنظمات التي تعاني أصلاً من نقص التمويل في عمله الداعم للنساء والفتيات الأكثر حرماناً.

16 - وفي هذا السياق، شهد الصندوق الاستئماني ارتفاعاً قياسياً بنسبة 80 في المائة في عدد الطلبات المقدمة ضمن دعوة تقديم المقترحات لعام 2023، التي تتطوي في مجموعها على طلبات من أجل الحصول على تمويل بقيمة 1,5 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن 40 في المائة من المقترحات تضمنت تدخلات في ظروف الأزمات، مع ارتفاع نسبة الطلبات التي تستهدف العنف الجنسي والجنساني بنسبة 59 في المائة مقارنة بالعام السابق. يؤكد هذا التحول الكبير الحاجة الماسة إلى أن يقدم المجتمع الدولي الدعم السياسي في الوقت المناسب، والتمويل الجيد، والمناصرة الثابتة لضمان استمرار منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في عملها الحيوي، بما في ذلك داخل أكثر البيئات صعوبة.

17 - ولا تزال التحديات التي ظهرت خلال جائحة كوفيد-19 - لا سيما عندما تكون هناك ثغرات في الخدمات الحكومية تقتضي من منظمات حقوق المرأة أن تلبى الاحتياجات الحرجة - قائمة، مما يؤكد ضرورة الاستمرار في توفير الدعم الكافي إلى تلك المنظمات. فقدرتها على الصمود أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة للاستجابة الفورية للأزمات، ولكن أيضاً لتحقيق تقدم مستدام في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

18 - وفي البرمجة وفي تخصيص الموارد، لا بد من مراعاة ما تواجهه منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة من احتياجات وتحديات فريدة ما تضطلع به من دور قيادي، وتشمل تلك المراعاة توفير التمويل الأساسي الطويل الأجل والمرن؛ وتعزيز المرونة التنظيمية؛ والتشجيع على المقاربات المتعددة الجوانب لمسألة عدم المساواة؛ وتحدي التسلسل الهرمي للسلطة؛ وتعزيز الثقة والمساءلة. والآن وأكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى جهد موحد من قبل الحكومات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والصناديق والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية وغيرها من الأطراف. فلا بد من الاستفادة من المعارف والموارد والالتزامات الجماعية لمساعدة المنظمات النسائية على التصدي لنمو المعارضة، وعكس مساره، وبلوغ عالم تعيش فيه كل امرأة وفتاة بمنأى من العنف.

19 - ويؤدي الصندوق الاستئماني دوراً محورياً في توحيد الجهات الفاعلة على جميع المستويات، والحفاظ على روح إعلان ومنهاج عمل بيجين، والدف بنسق الأعمال نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وباعتباره آلية عالمية فريدة من نوعها في تقديم المنح داخل منظومة الأمم المتحدة، يكمل الصندوق عمل الصناديق والكيانات الأخرى ويوسع نطاقه من خلال الشراكات التي تصل إلى النساء والفتيات الأكثر حرماناً من الخدمات، اللاتي يواجهن أشكالاً متقاطعة من التمييز، مع التركيز على قدرة منظمات المجتمع المدني على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والعمل في الوقت نفسه على تعهد المعارف العالمية القائمة على الممارسة بشأن إنجازاتها واستراتيجياتها. ونموذج الخدمة الشاملة، الذي يأخذ به الصندوق الاستئماني، يجمع بين الدعم المالي والمساعدة الفنية، ويعزز في الوقت نفسه إقامة شبكة عالمية تضم أكثر من 650 منظمة من منظمات المجتمع المدني داخل 140 بلداً، وتسهيل تبادل المعارف، والحفاظ على معايير عالية من

الشفافية في إدارة المنح. من خلال هذا النهج الشامل، سوف يستمر الصندوق الاستئماني في التكيف والاستجابة للتحديات الناشئة، مع إعلاء أصوات منظمات حقوق المرأة وجعلها طليعة التغيير.

ثالثاً - السياق في عام 2024

20 - لا يزال العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً. فعلى مدار العام الماضي، تصاعدت النزاعات والأزمات المترابطة في جميع أنحاء العالم، مما عرض المزيد من النساء والفتيات لقدرة أكبر من خطر العنف وضاعف من التهديدات التي تواجه حياتهن وكرامتهن وحريتهن. وقد استمرت معارضة حقوق المرأة وردود الفعل العنيفة ضد الحركات النسوية عبر العالم.

21 - وتسببت الأزمات المتداخلة - بما في ذلك الكوارث المرتبطة بالمناخ والنزاعات العنيفة والانكماش الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي - في ارتفاع كبير في الطلب على المساعدات الإنسانية، ومنها الحماية من العنف الجنساني. ففي عام 2023، احتاج ما يقدر بنحو 308,5 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية⁽⁶⁾، وشمل ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأرض الفلسطينية المحتلة، والصومال، والسودان، وأوكرانيا، واليمن. وحالات الأزمات تزيد من حدة مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وتزيد من ضعفهن⁽⁷⁾. فعلى سبيل المثال، ومقارنة بالبيئات غير الهشة، يرتفع عنف العشير بواقع 2,4 مرة ضمن السياقات الهشة للغاية⁽⁸⁾. ووفقاً لتقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ارتفعت حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في عام 2023 بنسبة 50 في المائة عما كانت عليه في عام 2022، واستهدفت 95 في المائة من الحوادث النساء والفتيات (S/2024/385، الفقرة 29).

22 - والمبادرات الشريكة النشطة في عام 2024، التي تلقت منحا بمبلغ إجمالي قدره 28,5 مليون دولار، قدمت، بنسبة تفوق من 30 في المائة، مساعدات حاسمة في حالات الأزمات. وتحتاج تلك المنظمات إلى تمويل مستدام أساسي ومرن لضمان قدرتها على تلبية أكبر احتياجات المجتمعات المحلية من خلال الوقاية المنقذة للحياة من العنف الجنساني وتقديم الخدمات في مثل هذه السياقات. وقد تضمنت الدعوة السابعة والعشرون، التي أطلقها الصندوق الاستئماني في كانون الأول/ديسمبر 2023 من أجل الحصول على مقترحات، بند تمويل خاص من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات المتضررات من الأزمات، وذلك بالنظر لتزايد الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم. وورد أكثر من طلب واحد، من كل أربعة طلبات، ضمن إطار هذا البند الخاص، وكان نصفها من أفريقيا. ومن إجمالي التمويل الممنوح في الدورة السابعة والعشرين، تم تخصيص 43 في المائة (أي ما يعادل 5,7 مليون دولار) للمنظمات العاملة في حالات الأزمات.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Global humanitarian overview (6) 2024, mid-year update (snapshot as of 31 May 2024)", (New York, 2024).

Alison Barclay, Michelle Higelin and Melissa Bungcaras, "On the frontline: catalysing women's (7) leadership in humanitarian action" (Johannesburg, ActionAid International, 2016).

Ginette Azcona and others, "Progress on the Sustainable Development Goals: the gender snapshot (8) 2023", (New York, UN-Women, 2023).

23 - وأظهرت الجهات الشريكة الحاصلة على المنح مرونة وقدرة ملحوظة على الصمود ضمن الحالات المتطورة والمعقدة. فعلى سبيل المثال، قامت جمعية نجوم الأمل بوضع تقييمات مستندة إلى البيانات لفهم الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لدى النساء والفتيات ذوات الإعاقة المتضررات من الحرب في غزة ومن تزايد الأعمال العدائية في الضفة الغربية. وعلى ضوء تلك التقييمات، تحولت المنظمة نحو توفير الإمدادات الطارئة والدعم النفسي والاقتصادي والاجتماعي وخدمات الإحالة.

24 - وفي خضم التحديات المتزايدة، قامت الجهات الشريكة الحاصلة على المنح بتطوير وتنفيذ حلول مبتكرة تدعم الشرائح الأكثر ضعفاً من بين النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة THRIVEGulu، في أوغندا، بتكييف نموذج من جنوب أفريقيا، أثبتت فعاليته في التواصل مع المجتمعات المحلية، للعمل مع ممثلي اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما أفضى إلى إرساء نظام إحالة أقوى، وزيادة معدلات الإبلاغ عن العنف المنزلي، وزيادة مشاركة المرأة في المناقشات العامة.

25 - وشهد النزوح القسري بسبب الاضطهاد والنزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان ارتفاعاً بنسبة 8 في المائة في عام 2023، ليسجل بذلك 12 سنة متتالية من الزيادة. ويمثل النازحون قسراً الآن نسبة 1,5 في المائة من سكان العالم، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم، ليزيد من الحاجة إلى المساعدة من أجل التصدي لتزايد مخاطر للعنف والاتجار والاستغلال والإيذاء ضد النساء والفتيات⁽⁹⁾. واستجابةً للنزوح الجماعي الناجم عن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل منظمة التضامن النسائي من أجل السلام والتنمية المتكاملة (Solidarité féminine pour la paix et le développement intégral)، الجهة الشريكة العاملة بقيادة نسائية والحاصلة على منحة، على حماية وتمكين الناجيات، بمن فيهن النساء النازحات. وتوفر هذه المبادرة للناجيات خدمات قانونية وطبية ونفسية واجتماعية واقتصادية من أجل إعادة إدماجهن اجتماعياً واقتصادياً من خلال أماكن آمنة ومراكز صحية داخل 18 منطقة صحية بمقاطعة كيفو الشمالية. وفي عام 2024، قدمت المبادرة دعماً شاملاً إلى 34 600 من الأشخاص المستضعفين في مقاطعة كيفو الشمالية، بما في ذلك خدمات متخصصة لفائدة 220 من الناجيات النازحات.

26 - وعلى مدار عام 2024، واجهت الجهات الشريكة الحاصلة على المنح تحديات خارجية متصاعدة في عملها وسلامتها، تراوحت بين العقوبات الإدارية، من قبيل عراقيل التسجيل والغرامات التعسفية، وبين التهديدات الخطيرة مثل الاعتقالات من دون سبب واختطاف الموظفين. ويعكس ذلك النمط الإعراض العالمي الأوسع نطاقاً عن حقوق المرأة، الذي أدى إلى تفكيك مؤسسات المساواة بين الجنسين وتآكل الحماية. وقد أبلغت الجهات الشريكة عن أمثلة مثيرة للقلق. ففي أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر 2023، تم حل وزارة المرأة والأجناس والتنوع والمعهد الوطني لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية. وفي الصومال، ينطوي مشروع قانون التصدي للاغتصاب والفاحشة لعام 2023، الذي تأثر بالجماعات الدينية والجماعات المحافظة، على خطر التراجع عن الضمانات المخصصة للناجيات من آثار العنف الجنسي، المنصوص عليها في مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018، الذي صيغ بعد مشاورات مكثفة مع المجتمع المدني ومع جماعات حقوق المرأة.

(9) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, "Global trends: forced displacement (9) in 2023" (Copenhagen, 2024).

27 - وقد برز العنف الجنساني بتيسير من التكنولوجيا كتهديد متزايد في عصرنا الرقمي. وتواجه النساء والفتيات استهدافاً غير متناسب عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، حيث تتعرض المدافعات عن حقوق المرأة والناشطات في الحياة العامة إلى الخطر بشكل خاص. وإدراكاً منه لهذا التحدي المتنامي، أدرج الصندوق الاستئماني هذه الفئة ضمن دعوته لتقديم المقترحات لعام 2023، حيث ركز 8 في المائة من مقدمي الطلبات تدخلاتهم على معالجة هذا الشكل من أشكال العنف. وستعمل المنحة المقدمة في إطار برنامج ACT الجديد على تمكين الحركات النسوية المتعددة الأجيال في نيجيريا وكينيا من التصدي للعنف بتيسير من التكنولوجيا ضد النساء والفتيات من خلال تعزيز التضامن وبناء القدرات على المطالبة بالإصلاحات القانونية ورفع مستوى الوعي العام.

28 - على الرغم من التحديات المتزايدة في عام 2024، واصلت الجهات الحاصلة على المنح تقديم الإغاثة الفورية والحلول طويلة الأجل، كليهما، عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل إحداث أثر تحويلي في الكفاح من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

رابعاً - الأثر في عام 2024

ألف - المنح المقدمة

29 - في عام 2024، قدم الصندوق الاستئماني 36 منحة في 41 من البلدان والأقاليم، بلغ مجموعها 15,9 مليون دولار. ومُنح التمويل من خلال مسارين، هما: دورة تقديم المنح السنوية السارية وبرنامج ACT الجديد. وقدمت الدورة السنوية السابعة والعشرون 28 منحة بلغت قيمتها الإجمالية 13,5 مليون دولار، منها 30 في المائة في إطار البند المخصص للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات المتضررات من الأزمات و 70 في المائة في إطار بند التمويل العام. وقدم برنامج ACT مبلغ 2,3 مليون دولار لثمانى مبادرات إقليمية وأقاليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك من أجل تعزيز الشبكات والحركات التي تركز على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

30 - وجميع الحاصلين على منح الدورة السابعة والعشرين هم من المنظمات ذات القيادات النسائية، و 68 في المائة منها منظمات تعرف نفسها بأنها منظمات للدفاع عن حقوق المرأة، وأكثر من نصفها منظمات تعمل بقيادة أعضائها.

31 - وفي أفريقيا، حصلت خمس منظمات على منح من أجل التصدي للممارسات الثقافية الضارة والتمييز الجنساني الذي يديم العنف ضد المرأة، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والفتيات، ومعالجة قضايا مثل الزواج المبكر والزواج القسري، والاعتداء الجنسي على الأطفال والعنف المرتبط بالانتخابات. ولمعالجة الاعتداء الجنسي على الأطفال والزواج القسري، ستعمل منظمة "صوت التشجيع في تنزانيا" على تمكين المراهقات وعلى الحوار مع المجتمعات المحلية من خلال نوادي "كسر أغلال الفتيات" والعيادات الصحية المتنقلة والحملات التثقيفية القائمة على الفنون. وفي المناطق الريفية في غانا، ستعمل إحدى المبادرات على التصدي للاتهامات بالسحر ولعنف العشير من خلال حملات التوعية، والمساعدة القانونية، والدعوة في مجال السياسات، وخدمات الدعم، وذلك بهدف تمكين النساء المعرضات للخطر ومواجهة المعتقدات الثقافية الضارة داخل المجتمعات المعرضة للخطر.

32 - وفي الدول العربية، ستعمل أربع جهات مستفيدة جديدة من المنح على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل مكافحة العنف، وهي ستدعم النساء والفتيات ضمن سياق أزمات اللجوء والنزوح. ففي الأردن، ستعمل منظمة "الاقتصاد النسوي" (JoWomenomics) على توفير التنقل بمزيد الأمان من خلال التصدي للتحرش الجنسي المنتشر على نطاق واسع في وسائل النقل العام في عمان، وذلك من خلال الشراكات المؤسسية والإصلاحات القانونية والتواصل مع المجتمعات المحلية. وستربط هذه المبادرة تجديد تصاريح الحافلات بالتدريب على مكافحة التحرش، وستطور تطبيق على الأجهزة المحمولة للإبلاغ عن الحوادث. وفي الجمهورية العربية السورية، سوف تتوخى منظمة "النساء الآن لأجل التنمية" نهجاً بقيادة الناجيات للتصدي للعنف الجنساني المتفشي ضد النساء المعرضات للخطر، بما في ذلك الأرامل والمطلقات والمراهقات، وذلك من خلال تمكينهن ليصبحن عوامل تغيير، ويتم بالتالي تعزيز وتنمية الحلول المستدامة المنبثقة من المجتمع.

33 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستعتمد ست جهات جديدة حاصلة على المنح نهجاً تقاطعية، تركز فيها على أفراد الأقليات العرقية والنساء ذوات الإعاقة، مع العمل في الوقت نفسه على دمج الوقاية من العنف مع المبادرات الصحية الأوسع نطاقاً. ففي الهند، سوف يعمل صندوق آرا (Ara Trust) على تعزيز الحماية لفائدة النساء والفتيات اللاجئات من ميانمار، وذلك من خلال توفير خدمات الدعم والمشورة الفورية في مجال العنف الجنسي والجنساني وبناء مسارات طويلة الأجل لتحقيق العدالة. وفي جزر سليمان، سيعمل المجلس الاستئماني لمركز دعم الأسرة (Family Support Centre Trust Board) على تحسين خدمات مكافحة العنف الجنساني في المناطق الريفية من خلال إنشاء نموذج وحدة للدعم الأسري داخل لجان المقاطعات، وتعزيز القدرات المحلية وتحسين إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات في المناطق النائية.

34 - وفي أوروبا وآسيا الوسطى، هناك ست مبادرات جديدة تدمج النهج التقاطعية مع استراتيجيات التعافي بعد انتهاء النزاع، وتعزز في الوقت نفسه الأطر المؤسسية والقانونية لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وفي أوكرانيا، ستوفر منظمة إنسايت (Insight) أماكن آمنة ذات خدمات نفسية وقانونية وتمكينية متكاملة لمعالجة الأثر غير المتناسب للغزو الروسي على النساء من الفئات المهمشة، مثل الأمهات الشابات والنساء النازحات والمسنات والنساء ذوات الإعاقة. في صربيا، ستتصدى منظمة لابريس (Labris) لعنف العشير ضد المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وذلك من خلال التعليم وتدريب السلطات وتنظيم حملات التوعية وتخصيص خط ساخن للطوارئ، وبهدف زيادة الإبلاغ والثقة في المؤسسات.

35 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تركز سبع منح على المراهقين والشابات، مع التركيز على الوقاية من خلال تغيير المعايير الاجتماعية والنهج المجتمعية. وتعمل هذه المبادرات على التصدي للعنف ضد المرأة داخل المجتمعات المهمشة مثل السكان الأصليين أو الريفيين أو النازحين داخلياً، وعلى تعزيز القدرات المحلية. ففي غيانا، هناك مشروع لمنظمة تشايلد لينك (ChildLink) سوف يهدف إلى منع ومكافحة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات داخل المناطق النائية المعزولة، وذلك من خلال إنشاء فرق متعددة التخصصات، وتدريب المتطوعين المحليين وتنظيم حملات التوعية العامة. وفي المكسيك، ستعمل منظمة "الطفولة المشتركة" (Infancia Común) على تحسين التصدي للاعتداء الجنسي على الأطفال في تشياباس، وذلك باستخدام أساليب تجريبية لتثقيف وتمكين الأطفال والأسر والمسؤولين في المدارس ومجتمعات السكان الأصليين.

باء - إنجازات الجهات الشريكة الحاصلة على المنح

36 - في عام 2024، قامت الجهات الشريكة الحاصلة على منح من الصندوق الاستئماني بتنفيذ مبادرات فعالة لتلبية الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات وتعزيز التغيير المستدام والتحويلي نحو حياة خالية من العنف. وتفاوتت الإنجازات بحسب النتائج المواضيعية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني للفترة 2021-2025.

1 - تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المتعددة القطاعات

37 - الحصول على الخدمات الأساسية والمتخصصة والأمنة والملائمة والمتعددة القطاعات أمر بالغ الأهمية للنساء والفتيات الناجيات من العنف. والخدمات المطلوبة لذلك تشمل الاستشارات النفسية طويلة الأجل والرعاية الطبية والملاجئ والمساعدة القانونية وخطوط الاتصال للحصول على المساعدة في حالات الطوارئ، وما إلى ذلك من الخدمات. وفي عام 2024، كان توفير هذه الخدمات هو المحور الرئيسي لـ 72 في المائة من مبادرات الجهات الشريكة الحاصلة على المنح. وشملت الاستراتيجيات تدريب مقدمي الخدمات وبناء شبكات الإحالة وضمان حصول الناجيات على معاملة محترمة وكريمة في مختلف القطاعات ونقاط تقديم الخدمات.

38 - وقدمت شبكة خطوط الاتصال في حالات الطوارئ، التابعة لاتحاد المرأة الأردنية، الدعم النفسي الفوري والمشورة القانونية والإحالات المصممة خصيصًا لفائدة 330 امرأة من الناجيات من العنف أو المعرضات لخطر العنف في الأردن، بمن فيهن اللاجئات السوريات والفلسطينيات والعمالات المهاجرات. والمأوى التابع للاتحاد في عمان وقرى السكن الآمن والخدمات الشاملة لفائدة 107 من الناجيات. وأتاح تعزيز مساحات المناصرة بين المجتمع المدني والحكومة بلورة جملة من التوصيات المعنية بالتحديات التي يواجهها مقدمو خدمات الحماية وتحسين جودة الخدمات.

39 - وفي ألبانيا، قادت الرابطة الدولية لصحة الوالدة والمولود في سويسرا برنامجًا لتعزيز الاستجابة المتعددة القطاعات للعنف ضد النساء والفتيات. وتواصلت المنظمة مع أكثر من 900 من مقدمي الخدمات ومقرري السياسات، من خلال حلقات العمل والفعاليات، واستخدمت أدوات التفكير المنظومي لإعادة تصميم آليات الإحالة، مما أدى إلى إدارة وإحالة أكثر من 300 حالة عنف بشكل فعال. وساعدت هذه المبادرة على مد الجسور بين أخصائيي الرعاية الصحية وضباط الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين، وحسّنت عمليات إدارة الحالات. وقد تمت صياغة مذكرة فنية وموجز سياساتي من الأفكار التي تم جمعها لتوفير التوجيه الاستراتيجي لحكومة ألبانيا بشأن تحسين التدخلات المنهجية في مجال منع وإنهاء العنف ضد المرأة.

40 - وتواصلت حركة المواجهة لانكا (Stand Up Movement Lanka) مع مقدمي الخدمات ومع الحكومة والمجتمع المدني لأجل تحسين السلامة والكرامة والعدالة للمشتغلات بالجنس في أربع مقاطعات في سري لانكا. وساعدت المنظمة هؤلاء المشتغلات على التسجيل لدى القابلات للحصول على الرعاية الصحية والتواصل مع المحامين. وقامت المنظمة أيضًا بتنقيف ضباط الشرطة على الحقوق القانونية للمشتغلات بالجنس وعلى حقهن في المعاملة باحترام. ونتيجة لذلك، تحسّنت لدى 80 من المشتغلات بالجنس في مقاطعتي كولومبو وغامباها الوعي بالإدارة والحقوق المالية، مما أدى إلى تعزيز المناصرة الذاتية والتعاطي بمزيد الفعالية مع مقدمي الخدمات. وقد كان لخطة المناصرة التي وضعتها المنظمة بالتعاون مع المشتغلات

بالجنس ومع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة دور فعال في زيادة التعاطف وفي إعلام الجهات المسؤولة بالاحتياجات والتحديات التي تواجه المشتغلات بالجنس، وهو ما ساعد على تهيئة بيئة أكثر إنصافاً.

41 - وحددت جمعية مبادرات لحماية حقوق النساء ثغرات خطيرة في فرص الحصول على الخدمات لفائدة ضحايا العنف الجنساني في فاس بالمغرب، حيث تتعرض 57,1 في المائة من النساء للعنف، لكن 10,5 في المائة فقط منهن يبلغن بذلك⁽¹⁰⁾. فمشاكل المواصلات والمخاوف المتعلقة بالسلامة ونقص المعلومات تجعل من الصعب على معظم النساء الحصول على الخدمات من قبيل خدمات المستشفيات ومحاكم الأسرة ومراكز الشرطة. واستجابة لذلك، قدمت الجمعية الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للنساء، وركزت في ذلك على الأمهات العازبات. وحصل على الدعم ما مجموعه 530 امرأة، حيث تلقت 479 امرأة إرشاداً على المسائل القانونية واستقادت 144 من المشورة النفسية.

42 - وفي عام 2024، قدمت منظمة ميديكا كوسوفا (Medica Kosova) المشورة القانونية إلى 72 من الناجيات من عنف العشير والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في كوسوفو⁽¹¹⁾، مما أفضى إلى تقديم 23 طلباً أو استئنافاً إلى اللجنة الوطنية المعنية بالتحقق من صفة ضحية العنف الجنسي والاعتراف بها. وحصلت أربع ناجيات على هذه الصفة وتأهلن للحصول على التعويض. كما قدمت المنظمة التدريب بمراجعة الصدمات النفسية لفائدة 58 من الممارسين المهنيين، بمن فيهم الشرطة والعاملون في مجال الرعاية الصحية والأخصائيون الاجتماعيون، وهو ما عزز آليات إحالة الحالات وإقامة الشراكات وزاد من الإحالات إلى المنظمة من أجل الحصول على المزيد من الدعم.

2 - منع العنف ضد النساء والفتيات

43 - تهدف التدخلات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات إلى تغيير الأعراف الاجتماعية والمواقف والسلوكيات التي تديم التفاوت والتمييز بين الجنسين وتؤدي إلى ممارسات ضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال. وأشركت مبادرات الوقاية الناجحة الميسرين الاجتماعيين، وحظيت بتفاعل الرجال والفتيان، وشهدت تنفيذ تدخلات مراعية للسياق، وتصميم مبادرات تركز على الناجين، ووضع استراتيجيات تكيفية، والأخذ بنهج يحدث تحولاً في القضايا الجنسانية ويركز على تغيير السلوك. ويعطي الصندوق الاستئماني الأولوية والدعم للتهج المتعددة الجوانب من أجل الحرص على عدم إهمال النساء والفتيات المحرومات من الخدمات. وهو يقدم الدعم والإرشاد الفني إلى المنظمات التي تتخذ مبادرات تشجع على التغيير المنهجي من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف. في عام 2024، شكلت الوقاية عنصراً ضمن 78 في المائة من مبادرات الشركاء المتالفين للمنح، وكان التركيز الأساسي على الوقاية في 21 في المائة منها.

44 - وتعمل مبادرة الخدمات الطبية في المحيط الهادئ (Medical Services Pacific) على التواصل مع المجتمعات المحلية في فيجي من أجل منع العنف الجنساني. ففي فيجي، تعاني نسبة 64 في المائة من النساء من عنف العشير. وتؤدي وصمة العار ومحدودية الخدمات بالناجيات إلى عدم الإبلاغ في كثير من الأحيان عن العنف. وتستخدم مبادرة الخدمات الطبية في المحيط الهادئ الجلسات

High Commission for Planning of Morocco, "Note on violence against women and girls" (10) (Rabat, 2020).

(11) جميع الإشارات إلى كوسوفو يجب أن تُفهم على أنها تمتثل بالكامل لقرار مجلس الأمن 1244 (1999).

الإعلامية والعروض التوضيحية وسيناريوهات الحالات والعمل الجماعي وأنشطة التمكين وجلسات تالانوا (جلسات الحوار التفاعلي) وغيرها من الأساليب. وفي عام 2024، وصلت المبادرة بخدمات إلى 1 645 من الأفراد داخل 10 مجتمعات محلية، بمن فيهم قادة محليون، وزعماء دينيون، ومسؤولون في مجال إنفاذ القانون، ومُعلِّمون، ومجموعات نسائية، ومناصرين مجتمعيين، وجميعهم ملتزمون بمنع العنف. وتم عرض التعهدات المجتمعية على لوحات إعلانية من أجل إنكاء الوعي وتحدي ثقافة الصمت. ونتيجة لذلك، هناك زيادة في عدد النساء اللاتي يبلغن عن تعرضهن للعنف. وقدمت المنظمة المساعدة القانونية لـ 42 امرأة أبلغن عن تعرضهن للعنف، وأحالت 47 امرأة إلى الجهات المقدمة للخدمات.

45 - وعلى الرغم من التراجع في مجال حقوق المرأة في العراق، شهدت التدخلات المنفذة في العديد من المواقع من قبل الجهات الشريكة الحاصلة على المنح تقدماً في تغيير الحواجز الثقافية والنظامية التي تديم العنف الجنساني. وقامت حلقات العمل الموجهة للرجال والفتيان بالترويج للرجولة الإيجابية، وشجعت على السلوكيات غير العنيفة والداعمة وعلى مخالفة المعايير الضارة. وتم وضع سياسات مناهضة للتحرش داخل 15 من أماكن العمل، وإنشاء وحدات أمنة داخل ثلاث نقابات عمالية من أجل توفير الدعم القانوني، وتعزيز بيئات العمل الأكثر أماناً. قامت ست مجموعات شبابية و 40 من قادة المجتمع المحلي بتتقيف أقرانهم على الحد من التسامح مع العنف الجنساني. وتجلّى تحسن الوعي المجتمعي في زيادة ملحوظة في عدد النساء والفتيات اللاتي يحصلن على الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني - حيث تم تسجيل أكثر من 1 500 حالة.

46 - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تسعى منظمة نساء الأيمارا في كولاسويو (Organización de Mujeres Aymaras del Kollasuyo)، وهي منظمة بقيادة أعضائها من نساء أيمارا، إلى منع العنف الجنساني داخل مجتمعات الشعوب الأصلية، وذلك من خلال شبكة نسوية من المروجيات المجتمعيات داخل بلدية إالنتو (El Alto) وأربع بلديات ريفية أخرى في منطقة لاياز. وقد وصلت حلقات العمل والتدخلات المتنقلة التي عقدها المنظمة إلى 500 امرأة من أجل توعيتهن بالعنف الجنساني وتعزيز تمكين الذات لديهن. وزودت الحلقات التأهيل 50 من الناجيات باستراتيجيات التكيف والدعم لمنع تكرار العنف. واستفاد ما مجموعه 139 امرأة من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية التي تقدمها المنظمة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى تطبيق يوفر معلومات أساسية عن الدعم المتاح.

47 - وأنشأت أمانة المنظمات غير الحكومية النسائية في ليبيريا ومنظمة Sister's Hand Liberia شبكةً من أعضاء المجتمع المحلي من أجل تغيير المواقف تجاه تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتشجيع على تهيئة بيئة أكثر أماناً وتمكيناً للنساء والفتيات. وتعمل الشبكة في 34 مجتمعاً محلياً داخل ست مقاطعات، وهي تضم 678 من الناجيات من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومن نساء الزويز⁽¹²⁾ اللاتي تعهدن بإنهاء ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومعلمات المدارس، والنساء ذوات النفوذ، والشباب. ويتم تزويد الأعضاء بالمعرفة والمهارات اللازمة للدعوة محلياً ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وقد وصلت المبادرة إلى أكثر من 1 300 شخص وأسهمت في إحداث تحولات إيجابية في المعايير والمواقف والممارسات الاجتماعية. ويعترف أكثر من 40 في المائة ممن تم الوصول إليهم بالأثر السلبي

(12) نساء الزويز (كبار السن عادة) هن قادة جمعية ساندي، التي هي عبارة عن جمعية نسائية سرية تقوم عادة بختان الفتيات في إطار عملية تاهيلهن لدخول عالم المرأة.

لتشويه الأعضاء التناسلية على السلامة البدنية والنفسية للنساء والفتيات، وهو رقم يمثل أكثر من ضعف مستوى الوعي الأولي (15 في المائة)، وأعرب هؤلاء عن استعدادهم للترويج لطقوس عبور بديلة تتجنب الأذى الجسدي. ووقع أربعة عشر من القادة التقليديين والمجتمعيين على مذكرة تقاهم أهلية من أجل إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتزم أحد القادة رسمياً بإنهاء هذه الممارسة الضارة.

48 - وفي صربيا، يعمل مركز *بيبيجا لنساء الروما* (Bibija Roma Women's Centre) في صربيا على تغيير المواقف المجتمعية للحد من زواج الأطفال وحماية حقوق الفتيات داخل مستوطنات الروما، حيث تتزوج نسبة 17 في المائة من الفتيات قبل سن الخامسة عشرة، ونسبة 57 في المائة قبل سن الثامنة عشرة⁽¹³⁾. وفي عام 2024، قامت المنظمة بتدريب 20 من الناشطين داخل 10 أحياء. ثم أجرى هؤلاء الناشطون 100 مناقشة داخل 20 مستوطنة، بمشاركة 310 مراهقة. ووفرت هذه الجلسات مساحة آمنة للحوار حول مواضيع محظورة، مثل أهمية هوية المرأة والآثار الضارة للزواج المبكر. وأعرب المشاركون عن ميلهم لتأخير الزواج ومتابعة التعليم والسعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وقد أبرزت 100 مناقشة أخرى مع 395 فرداً من أفراد المجتمع المحلي، معظمهم من النساء، الآثار السلبية المترتبة عن بعض المعتقدات التقليدية في التنمية المجتمعية، وحفزت هؤلاء على إعطاء الأولوية لرفاهيتهم.

3 - تعزيز تنفيذ القوانين وتفعيل السياسات وخطط العمل الوطنية

49 - في عام 2024، ركزت 43 في المائة من تدخلات الجهات المستفيدة من المنح على تنفيذ القوانين والسياسات. وقد ذكر 6 في المائة فقط من هذه الجهات التعزيز المؤسسي وآليات المساءلة والقوانين والسياسات والميزانيات كأهداف رئيسية، إلا أن هذه المبادرات هي من بين أكثر التدخلات تأثيراً واستدامة. فهي غالباً ما تحفز العمل الجماعي الذي ينهض بحقوق النساء والفتيات الأكثر حرماناً، ويحدث تحولاً في موقف الجهات المسؤولة فتنقل من رد الفعل إلى أخذ زمام المبادرة في منع العنف.

50 - وفي المكسيك، أنشأت مجموعة العمل من أجل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (Grupo de Acción por los Derechos Humanos y la Justicia Social) شبكة تضم أكثر من 30 محامية نسوية في 17 ولاية وذلك من أجل تقديم المساعدة القانونية وتمثيل النساء والفتيات في قضايا العنف الجنساني. واستناداً إلى خبرة المنظمة في مجال التقاضي الاستراتيجي، بما في ذلك التقاضي في قضايا بارزة انطوت على قتل إناث، يشجع نموذج المبادرة التشاركي الناجيات على المطالبة بحقوقهن واستعادة السيطرة على حياتهن. وتقوم الشبكة أيضاً بتدريب محامين جدد باستخدام منهج تعليمي متخصص يركز على نوع الجنس ولا يتوفر في كليات الحقوق التقليدية، وبتعزيز المجموعات المحلية من النساء الناجيات.

(13) Kosana Beker, "Regional Report on compliance with UN Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW) and Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence (Istanbul Convention) relating to discrimination of Roma women in the area of healthcare, child marriages and offering support and protection to Roma women in cases of domestic violence" (Belgrade, Bibija Roma Women's Centre, 2019).

51 - وأقامت المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (The Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa) شراكات استراتيجية بين منظمات حقوق المرأة والفتاة في جنوب وسط الصومال و "صوماليلاند" للدعوة إلى توفير حماية قانونية أقوى لنساء وفتيات الأقليات ونساء وفتيات المجتمعات النازحة داخلياً ومجتمعات اللاجئين. وتهدف المناصرة إلى التأكد من أن التشريعات الجديدة تحمي حقوق النساء والفتيات في التحرر من العنف، والحصول على الخدمات الفعالة ومحاسبة الجناة. وقد قامت المبادرة أيضاً بإعداد ورقة بحثية حول العنف الجنسي ضد النساء النازحات ونساء الأقليات في الصومال، عمّمتها على 130 من الجهات صاحبة المصلحة. وستعمل المنظمة وشركاؤها على متابعة التقاضي الاستراتيجي، وتسهيل الحوارات بين الناجين والصحفيين وتحسين التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة.

52 - وفي كمبوديا، واصلت المنظمة غير الحكومية "اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"⁽¹⁴⁾ التوعية بالمساواة بين الجنسين. وتم تضمين مدخلاتها في تقرير التقييم النهائي لخطة العمل الوطنية الثالثة لمنع العنف ضد المرأة. وأسهمت جهودها في التأثير على التزام الحكومة بصياغة تعديل قانون العنف المنزلي لتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وشارك المركز النسائي الكمبودي للأزمات والمنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية الدولية⁽¹⁵⁾ مع وزارة شؤون المرأة ومجلس العمل من أجل في المناقشات الفنية بشأن خطة العمل الوطنية للإعاقة. وقدمت المنظمات التدريب على المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة وعلى المبادئ التوجيهية للإحالة من أجل تعزيز قدرات مجموعات العمل في المقاطعات والمحافظات، بمن فيها المسؤولون الحكوميون الرئيسيون، على التصدي للعنف الجنساني.

53 - ودعت المبادرة النسائية الكبرى للصحة والحقوق (The Greater Women Initiative for Health and Rights) إلى المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان وتوفير خدمات التصدي للعنف القائم الجنساني لفائدة المشتغلات بالجنس في ولاية ريفرز بنيجيريا. وقد حصلت المنظمة على دعم لجنة حقوق الإنسان بالولاية، وحددتا معاً الجهات الفاعلة الرئيسية في الدولة للعمل ضمن لجان صياغة مشروع قانون النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص. ونجحت المبادرة في الدعوة إلى إنشاء منصة للإبلاغ عن العنف ضد المشتغلات بالجنس من خلال وزارة الصحة والوكالة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالولاية. كما أنشأت آليات لمساءلة المؤسسات عن تعزيز العدالة للمشتغلات بالجنس، بموجب قانون (حظر) العنف ضد الأشخاص، بما في ذلك مراقبة إجراءات المحاكم وتحليل المنشورات والقرارات القانونية. ونتيجة لذلك، زاد عدد من يلجأ إلى العدالة من المشتغلات بالجنس بنسبة 33 في المائة. بيد أن مشروع قانون الإلغاء الأخير يهدد بتقويض هذه الأداة القانونية الهامة، مما دفع بالمنظمة إلى إطلاق حملة للحفاظ على هذا التشريع.

(14) اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التابعة للمنظمة غير الحكومية الكمبودية.

(15) المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية.

جيم - إنجازات الصندوق الاستثماري

1 - تعهد المعرفة القائمة على الممارسة من أجل التعلم

54 - المنظمات التي تعمل مباشرة مع النساء المحرومات ومع الناجيات والمجتمعات المحلية تكتسب إدراكا جيدا بالاستراتيجيات الفعالة في مجال التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ويقوم الصندوق الاستثماري بجمع هذه المعارف والخبراء القائمة على الممارسة وبتنظيمها ومشاركتها حتى يستفيد منها الجميع. ويحدث ذلك من خلال التواصل الفردي مع الجهات الشريكة الحاصلة على المنح، وبالحوارات التعليمية، ومراكز ومنصات المعلومات، والتقييمات المستقلة، والمنتجات المعرفية المواضيعية التي يتم إنتاجها بالاشتراك مع تلك الجهات، والحلقات الدراسية الشبكية، ومقاهي المعرفة.

55 - وظلت بيانات الصندوق الاستثماري وتحليلاته تساعد الجهات الشريكة الحاصلة على المنح والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة على تحسين السياسات والبرمجة وقرارات التمويل. في الجهات الحاصلة على منح الصندوق الاستثماري لعام 2023، أفاد 94 في المائة من المستجوبين بأنهم قد استفادوا من منتجات الصندوق الاستثماري المعرفية ومن فعالياته، ومن بين هؤلاء، أفاد 100 في المائة بأنهم استخدموا تلك المعرفة في عملهم.

56 - وواصل الصندوق الاستثماري تيسير تبادل المعرفة القائمة على الممارسة من خلال مركزه الإلكتروني "شايين" (SHINE). فبنهاية تشرين الأول/أكتوبر 2024، كان هناك أكثر من 2 000 مستخدم مسجّل، وهو رقم يدل على وجود رغبة في وجود مساحة آمنة ومتنوعة ومتعددة اللغات وديناميكية لتبادل الملاحظات والممارسات.

2 - دعم المرونة التنظيمية من خلال نموذج الخدمة الشاملة

57 - على ضوء تعليقات الجهات الشريكة الحاصلة على المنح، قام الصندوق الاستثماري بتحسين نمودجه للخدمات الشاملة وتقديم المنح. وقام بتمديد فترات المنح من ثلاث إلى أربع سنوات. وزاد من عتبة التمويل الأساسي للمنح الصغيرة لتصل إلى 27 في المائة، ورفع الحد الأدنى لمبلغ المنحة من 50 000 دولار إلى 150 000 دولار⁽¹⁶⁾، وزاد من مخصصات ميزانيات الرعاية الذاتية والرعاية الجماعية لجميع الجهات الشريكة الجديدة الحاصلة على المنح وتم تخصيص ميزانيات للطوارئ وتنمية القدرات ضمن المنح لتعزيز المرونة التنظيمية ومواجهة التحديات غير المتوقعة.

58 - وحصلت جميع الجهات المتلقية للمنح على دعم شامل لتنمية قدراتها من أجل تعزيز عملياتها التنظيمية. وعقد الصندوق الاستثماري 16 حلقة دراسية مواضيعية شبكية عن تنمية القدرات في عام 2024، حضرها ما لا يقل عن 957 مشاركا. وشملت الموضوعات إعداد التقارير والتحضيرات لمراجعة الحسابات ومبادئ التخطيط والبرمجة الماليين.

59 - واعتبارا دورة المنح السادسة والعشرين، استأنف الصندوق الاستثماري حلقة العمل الاعتيادية التي ينظمها على امتداد خمسة أيام للجهات الشريكة الجديدة الحاصلة على المنح، حيث يتولى توفير معلومات

(16) المنح التي يقدمها الصندوق الاستثماري تتراوح بصورة عامة بين 150 000 دولار ومليون دولار.

تشغيلية هامة وفرصاً للتواصل وتبادل المعلومات بين هذه الجهات. وكانت هذه أول مناسبة للاجتماع مع هذه الجهات بالحضور الشخصي منذ جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

60 - وفي عام 2024، أجرى الصندوق الاستثماري زيارات رصد بالحضور الشخصي مع 27 في المائة من شركائه في 14 بلداً، ونظم فعاليات افتراضية ربع سنوية جمع فيها المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الجهات الشريكة الحاصلة على المنح. وقد عزز ذلك التعاون والتواصل، وأنشأ منصة لتقييم التقدم الذي أحرزه الشركاء المستفيدون من المنح والتحديات والاحتياجات. وقد جسدت زيارة إلى الأردن، حيث خمس منظمات شريكة من المجتمع المدني تحظى باستثمارات كبيرة، فوائد التعاون الاستراتيجي بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. فمن خلال الشراكة مع المنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة واستكمال جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يقوم الصندوق بتحفيز استجابة إنسانية وإنمائية منسقة في مواجهة العنف الجنساني في الأردن. وبالمثل، جمعت زيارة قام بها الصندوق إلى كوسوفو وكالات الأمم المتحدة وسلطات كوسوفو والمجتمع المدني لمناقشة العنف ضد المرأة. والجهتان الشريكتان الحاصلتان على المنح في كوسوفو هما اثنتان من أربع منظمات مرخصة تساعد الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على المطالبة بالتعويضات. وقد أقرت سلطات كوسوفو بالتحديات واعترفت بعمل منظمات المجتمع المدني، وهو أمر يعزز أهمية الشراكات في تلبية الاحتياجات على مستوى المجتمع المحلي وأهمية الاستثمار في المرأة من أجل تحقيق سلام طويل الأمد.

61 - ومن خلال الاتصال المباشر مع الجهات الشريكة الحاصلة على المنح، عزز الصندوق الاستثماري قدرته على تقديم الدعم الموجه واكتسب في الوقت نفسه دراية أساسية تتيح له تحسين آلياته في مجال الدعم وتُهجته الاستراتيجية لتقديم المنح.

62 - ويساعد الصندوق المنظمات على وضع السياسات المؤسسية الأساسية، ومنها السياسات التي تعالج التحرش الجنسي وتمنع الاعتداء وتضع تدابير مكافحة الاحتيال. وفي عام 2024، وبفضل المساعدة الموجهة إلى 10 جهات حاصلة على المنح، أضحى نسبة 96 في المائة من الجهات الشريكة النشطة (باستثناء الجهات الشريكة المنضمة حديثاً في إطار الدورة السابعة والعشرين وبرنامج ACT) تتوفر الآن على الضمانات الحاسمة.

3 - توسيع الشراكات الاستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها

63 - في عام 2024، استفاد الصندوق الاستثماري من ولايته المشتركة بين الوكالات في تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. واستطاع، من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، إيصال أصوات وخبرات الجهات الحاصلة على المنح من خلال مبادرات الدعوة المشتركة والتمثيل في المحافل الدولية الرئيسية. وقد عزز هذا النهج التعاوني أهمية زيادة التمويل المباشر لعمل المنظمات النسائية من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والعمل في الوقت نفسه على تعزيز الدعوة النسوية على نطاق عالمي.

64 - وبمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والجهات المانحة، وعُقدت في حزيران/يونيو 2024 حلقة عمل تم خلالها استكشاف عمل الصندوق مع المنظمات التي تقودها النساء والفتيات النازحات أو عديمات الجنسية، وكذلك تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد عرض الصندوق الاستثماري جهود الرامية إلى الحد من عوائق التمويل أمام هذه المنظمات وتلك التي تعمل مع اللاجئين والسكان

النازحين على مسائل العنف الجنساني. وناقش أيضاً الدور الأوسع نطاقاً للجهات المانحة، الذي يشمل تعريف المنظمات بشبكاتها.

65 - وكثف الصندوق الاستئماني جهوده في مجال الدعوة إلى تغيير السياسات وزيادة التمويل للمنظمات النسائية، وذلك من خلال قيادة المنتديات الاستراتيجية والمشاركة فيها عبر العالم. وفي أيلول/سبتمبر، استضاف الصندوق، بالاشتراك مع مؤسسة فورد ومؤسسة سكول، الفعالية العالمية المعنونة "مستقبل حر 2024: منع العنف الجنساني حول العالم". وتولى الصندوق قيادة سبعة حوارات خلال منتدى مبادرة بحوث العنف الجنسي والمنتدى الدولي لرابطة حقوق المرأة في التنمية، حيث تبادلت الجهات الشريكة الحاصلة على المنح والجهات الفاعلة الرئيسية المعارف وناقشت الاستراتيجيات وعرضت التجارب، وتم تسليط الضوء على النهج المبتكرة للمنظمات في الاستفادة من الموارد المحدودة والعمل ضمن السياقات المتغيرة. وبعد أن نشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أول تقدير عالمي للعنف الجنسي ضد الأطفال، شارك الصندوق في أول مؤتمر وزاري عالمي معني بإنهاء العنف ضد الأطفال، عقده حكومة كولومبيا في بوغوتا. وفي المؤتمر المعنون "حوار بناء الحركات: تشكيل التحالفات وتمهيد السبل" الذي نظمه الصندوق النسائي في البرازيل، صندوق "إيلاس+" (ELAS+)، أطلع الصندوق الاستئماني الجهات المانحة والناشطين على النموذج النسوي الذي يتوخاه في تقديم المنح وعلى أفضل ممارساته في تمويل المنظمات النسائية. ومع أربعة من الجهات الشريكة الحاصلة على المنح، تبادل الصندوق وجهات النظر حول تأمين الدعم المالي لمختلف الحركات ومجموعات المجتمع المدني التي تدافع عن الديمقراطية. وانضم إلى ممثلي الحكومات وإلى الجهات المحسنة ومنظمات المجتمع المدني والناشطين، الذين اجتمعوا في البنك الدولي، من أجل تعزيز التعاون على المستوى العالمي لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والدعوة إلى تقديم الدعم المالي للمنظمات التي تتصدر الجهود المبذولة.

66 - كجزء من برنامج ACT، التزم الصندوق بتعزيز شبكات المناصرة على جميع المستويات. وشمل ذلك تعبئة حركات حقوق المرأة وخلق مساحات للتعاون والتواصل. وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقد الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2024 اجتماعاً للجهات الشريكة الحاصلة على المنح وللجهات النسوية الحليفة من أجل تعزيز بناء التحالفات والقيادة والقدرة على الصمود، فضلاً عن تعزيز المناصرة وتقرير السياسات.

خامساً - التحليل القائم على الممارسة والاتجاهات

ألف - البرمجة المتقاطعة

67 - لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، يأخذ الصندوق الاستئماني بنهج ثنائي المسار فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات. فهو يتناول، أولاً، تجارب محددة من التهميش المتقاطع الذي تم التسليم بأنه يعاني من نقص في التمويل. وفي عام 2024، كانت نسبة تزيد عن 80 في المائة من محفظة الصندوق تركز على الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر، بمن في ذلك اللاجئات؛ والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والمتساثلات عن هويتهم الجنسية، ونساء الشعوب الأصلية. وثانياً، يعمل الصندوق على تعميم نهج متقاطع ضمن بقية المحفظة.

68 - وفي عام 2024، نشر الصندوق الورقتين الثانية والثالثة في سلسلة المعرفة القائمة على الممارسة التي يصدرها حول مراعاة منظور الإعاقة والتقاطعية. غفي الورقة الثانية⁽¹⁷⁾، تناول بالوصف رؤى مستقاة من 22 منظمة تم تمويلها من خلال البند الخاص للفترة 2018-2023 الداعم للمشاريع التي تهدف إلى منع وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. والجهات الشريكة الحاصلة على المنح وصلت مباشرة بخدماتها إلى أكثر من 50 000 من النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتواصلت مع 190 000 شخص آخر من مقدمي الخدمات والمكلفين بالمهام وأفراد نظام العدالة. واتسع نطاق الاستفادة من هذه الخدمات إلى ما يقرب من 7,7 مليون فرد. ومن خلال التحليل، تبين أن الجهات الشريكة الحاصلة على المنح قد زادت من إبراز صورة النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعيان، وأحدثت تحولاً في العقلية، وعززت التفكير المنظومي ووفرت موارد لتعزيز القدرات.

69 - وقد تبين من الدراسة الثالثة والأخيرة⁽¹⁸⁾ ضمن هذه السلسلة، التي استندت إلى 62 من المبادرات التي شملت النساء والفتيات ذوات الإعاقة كقوة ذات أولوية، أن إنهاء العنف ضد هؤلاء يتطلب التركيز على قدراتهم ومشاركتهم من خلال التشاور معهم وإبراز صورتهم للعيان وتمكينهم وإدماجهم. ويشكل هذان المبدآن البيئة التي يمكن أن تنشأ فيها أربعة عناصر رئيسية للبرمجة الناجحة، هي: إعطاء الأولوية للتعاون، وتحقيق التحولات في العقلية، وإشراك النظم القانونية والسياسية، والتكيف المرن والتعلم.

70 - ونشر الصندوق أيضاً استعراضاً للنتائج الرئيسية المنبثقة عن 13 تدخلاً تم تمويلها خلال الفترة الفاصلة بين 2016 و 2022 في إطار البند الخاص المعني بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات اللاجئات و/أو النازحات قسراً⁽¹⁹⁾. وعملت المنظمات المنفذة على رفع مستوى الوعي وتعبئة المجتمعات المحلية وتدريب مقدمي الخدمات وتحسين الوصول إلى الخدمات الشاملة وتمكين الجهات المستفيدة بواسطة الاستقلال الاقتصادي والأدوار القيادية. وأظهرت المبادرات فعالية البرمجة التكيفية ضمن السياقات المتغيرة، وسلطت الضوء على أهمية إشراك النساء والفتيات اللاجئات والنازحات في تصميم التدخلات وتنفيذها. وعالجت هذه الجهود الاحتياجات الفورية وأرست الأساس للتمكين والحماية على المدى الطويل.

باء - الروابط بين المرونة التنظيمية وبناء الحركات وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

71 - تحتل منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة طليعة الجهود المبذولة لتحدي الأعراف الاجتماعية الضارة وتمكين المرأة باعتبارها عامل تغيير. وهناك حاجة إلى المرونة التنظيمية وبناء الحركات لتهيئة بيئة تمنع العنف ضد النساء والفتيات وتتصدى له. وفي عام 2024، عمق الصندوق الاستثماري

Selina Palm and Elisabet Le Roux, “Addressing violence against women and girls with disabilities: (17) results from the UN Trust Fund’s special window 2018–2023” (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023).

Elisabet Le Roux and Selina Palm, “Disability inclusion in programming to end violence against women (18) and girls: lessons from civil society organizations supported by the UN Trust Fund to End Violence against Women” (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2024).

Erin Stern, “‘A window of hope’: a synthesis review of the UN Trust Fund’s special window on ending (19) violence against women and girls who are refugees and/or forcibly displaced” (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023).

فهو لفعالية تقديم المنح من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات عبر المعرفة القائمة على الممارسة، لا سيما فيما يتعلق بالمرونة التنظيمية وبناء الحركات وبأسلوب الصندوق في تقديم المنح الصغيرة.

72 - وفي دراسة تعاونية بتكليف من الصندوق تم تقديم أفكار بشأن أهمية المرونة التنظيمية في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتضمنت هذه الدراسة⁽²⁰⁾، التي شملت 34 منظمة في 25 دولة، وصفا للمرونة التنظيمية بأنها قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستعداد للأزمات والتحديات والظروف المتغيرة والاستجابة لها والتكيف معها والتعافي منها، مع الحفاظ على التزامه برسائله ورؤيته التنظيمية وهدفه طويل الأجل المتمثل في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات والحفاظ على الحركات النسوية.

73 - وخلال البحوث الأولية المُجرّاة في إطار الدراسة، تبين أنّ 80 في المائة من الجهات الحاصلة على المنح في عامي 2021 و 2022 قد أفادت بتحسّن مرونتها وذلك بفضل التمويل المرن متعدد السنوات الذي يقدمه الصندوق والخدمات الشاملة والعلاقات الإيجابية بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة.

74 - وانطوت الدراسة أيضا على الخطوط العريضة لإطار خاص بالمرونة يُركّز على خمسة محاور رئيسية، هي: الناس والمجتمعات، والرسالة والقيم، والشبكات والشراكات، والاستراتيجيات والأنظمة، والتمويل والموارد. ومن المبادئ الأساسية هناك الرؤية طويلة الأجل، والتضامن، والشفافية، والتعلم المستمر. وحث التقرير الجهات المانحة على تقديم تمويل مرن ودعم طويل الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف.

75 - وزاد الصندوق من تركيزه على بناء الحركات كأداة حاسمة في مكافحة العنف. وتضمنت إحدى الدراسات التي أجريت في عام 2024⁽²¹⁾، بالتعاون مع الجهة الشريكة الحاصلة على منحة، وهي مبادرة تسليط الضوء، وبالاستفادة من استعراض أُجري في عام 2022 للأدبيات بهذا الشأن⁽²²⁾، إطاراً مفاهيمياً قائماً على الممارسة للحركات النسوية والنسائية. فهذه الحركات التي تتميز بطبيعتها الاستراتيجية والتكرارية تبني قوة جماعية، وتُسمع الأصوات المهمشة، وتُفكك الأنظمة التي تديم العنف. وتم تحديد سبعة من أشكال قوة الحركات ضمن البحث، هي: الأشخاص، والقيادة، والعمل الداخلي، وإقامة الشبكات، والسرد، والمعرفة، والتنظيم. فهذه العناصر ضرورية للنهوض بالجهود المستدامة المملوكة محلياً من أجل إنهاء العنف وتوفير الخدمات للنجاحات ودفع عجلة إصلاح السياسات.

76 - وأسلوب الصندوق في إسناد المنح الصغيرة له دور فعال في دعم الحركات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية وفي تعزيز المرونة التنظيمية. والمنح الصغيرة، بتقديمها لمبالغ تصل قيمتها إلى 150 000

Gemma Wood, “Organizational resilience: what does it mean and why is it important to civil society organizations working to end violence against women? Part one of a study of practice-based knowledge commissioned by the UN Trust Fund to End Violence against Women” (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023).

Jocelyn Lehrer, “Building power in feminist and women’s movements to end violence against women and girls: learning from civil society organizations funded by the United Nations Trust Fund to End Violence against Women” (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023).

Nidal Karim, “Feminist and women’s movements” (22)

دولار من التمويل المرن⁽²³⁾، تركز على الرعاية الذاتية وبناء القدرات، وعلى تمكين المنظمات التي تخدم النساء والفتيات المهمّشات. وقد أبرزت التحليلات الوصفية⁽²⁴⁾ للتدخلات الممولة من المنح الصغيرة التي يقدمها الصندوق الدور الحاسم لصندوق الرعاية الذاتية في تحسين رفاه الموظفين والاحتفاظ بهم، ودور التمويل المرن في تحقيق الاستجابة السريعة للأزمات والنمو التنظيمي. ومع ذلك، كشفت التحليلات عن تحديات تواجه الاستدامة على المدى الطويل، حيث تؤثر قيود الموارد والتضخم على الاحتفاظ بالموظفين وعلى استمرارية المشاريع. وتضمنت التوصيات الواردة في التقرير الدعوة إلى زيادة المرونة في تمويل رواتب الموظفين، وتوسيع صندوق الرعاية الذاتية، وتعزيز الطلبات التعاونية للحصول على المنح، وزيادة إبراز صورة المنظمات الشريكة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر التدريب على كتابة المقترحات وتعبئة الموارد أمراً بالغ الأهمية للحصول على التمويل في المستقبل.

سادسا - آفاق المستقبل: الاحتفال بمرور 30 عاماً عن "التاريخ من منظور المرأة" ورسم ملامح الفصل التالي

77 - على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود من التفاني في الخدمة، حافظ الصندوق الاستئماني على التزامه الثابت بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويتجلى التأثير الملحوظ لشركائه في جميع فصول هذا التقرير، مما يدل على وجود تغيير تحويلي في المجتمعات عبر العالم. وبالعامل على هذا الأساس، ومع التصدي للتحديات الحالية والناشئة، سوف يواصل الصندوق النهوض بمهمته مسترشداً في ذلك بالخبرة الميدانية الواسعة وبالرؤى القيّمة المستقاة من استعراض منتصف المدة لخطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025.

78 - وفي هذا الاستعراض، تم التأكيد مجدداً على أن الصندوق يقوم بدور فريد في توفير تمويل طويل الأجل ومرن للمنظمات الشعبية وللمنظمات حقوق المرأة، ومنها بالأخص تلك التي تعمل في ظروف شديدة الخطورة وفي ظروف الأزمات. وتم تسليط الضوء على الإنجازات الهامة التي حققها الصندوق، ومنها تعبئة الموارد وإدارتها بفعالية. وجرى التأكيد على أهمية نموذج الخدمات الشاملة التي يقدمها في تعزيز مرونة وقدرة الجهات الشريكة الحاصلة على المنح.

79 - ولوحظ في الاستعراض أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود اتصال أقوى من أجل إبراز الدور المميز للصندوق وأثره، وإبراز إنجازات تلك الجهات وإظهارها بوضوح والاعتراف بها بشكل كامل.

(23) ابتداءً من دورة الصندوق السابعة والعشرين لتقديم المنح، أصبحت مخصصات المنح الصغيرة تتراوح بين 150 000 دولار و 250 000 دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتحليل، تراوحت مبالغ المنح الصغيرة بين 50 000 دولار و 150 000 دولار.

(24) Sevinc Rende, "Small and mighty! A meta-analysis of 18 projects implemented by grassroots organizations, funded through the small grants modality by the United Nations Trust Fund to End Violence against Women" (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023); و Sevinc Rende, "Small and mighty! A meta-analysis of 9 projects implemented by grassroots organizations, funded through the small grants modality by the United Nations Trust Fund to End Violence against Women" (New York, United Nations Trust Fund to End Violence against Women, 2023).

80 - وهناك حاجة إلى وجود قاعدة تمويل موسعة تلبى الطلب المتزايد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة. فتعزيز الشراكات داخل منظومة التمويل النسوي سوف يشكل محور تركيز رئيسي، بما يضمن وجود شبكة دعم منسقة وقوية لأولئك الذين يقودون الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وسيستمر الصندوق في التعلّم من الرؤى المستقاة من الجهات الحاصلة على المنح، التي اكتسبتها من خلال عملها المباشر على منع العنف الجنساني والتّصدي له. وهو سيقوم بتكييف نموذج تقديم المنح من أجل تعزيز فعالية البرامج ومرونة الجهات الشريكة. وسيتم توسيع محفظة المنح للوصول بها إلى عدد أكبر من المستفيدين، مع الاستمرار في توفير التمويل المرن والمستدام اللازم لتحقيق الأثر على المدى الطويل.

81 - وفي عام 2025، سوف يعزز الصندوق مكانته الاستراتيجية كآلية مشتركة بين الوكالات تقدم بفعالية موارد كبيرة مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة. وهو سيستكشف أيضًا مسألة إرساء المزيد من اللامركزية في إنجاز العمليات لدعم المنظمات والاستجابة لها على المستوى المحلي.

82 - وطريق المضي قدما يتطلب تفانيًا ثابتًا وعملاً تعاونيًا. لذلك، يظل الصندوق ملتزمًا بالعمل مع الشركاء والمانحين والمجتمع العالمي لتقديم مبادرات تتمحور حول الناجيات ويحركها الطلب على إنهاء العنف ضد المرأة، ويضمن بذلك عدم ترك أحد خلف الكراب في النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتمثل السنة الأخيرة من خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025 فرصة محورية لكي يوحد الصندوق جهوده، ويوسع نطاق تأثيره، ويواصل بناء عالم تستطيع فيه كل امرأة وفتاة أن تعيش بمنأى عن العنف وتتمتع بحقوق الإنسان الواجبة لها كاملة.